



دور التنمية السياحية في إطار التنمية المتكاملة بمصر

محمد عبد الرحمن حجازى ١ سعاد عمران ٢ علاء الدين أسامة عبد اللطيف ٣

١. استاذ السياحة – كلية السياحة والفنادق – جامعة قناة السويس .
٢. استاذ مساعد السياحة – كلية السياحة والفنادق – جامعة قناة السويس
٣. باحث

ملخص البحث

تعد السياحة بوجه عام دعامة أساسية من دعومات التنمية الشاملة والمتكاملة، وذات أبعاد متعددة ومتشابهة الجوانب، وذلك نتيجة اتصالها بعدة أنشطة تتفاعل مع غيرها من العوامل الاقتصادية المختلفة. كما تسهم السياحة في دعم ميزان المدفوعات، وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، وزيادة التوظيف للأيدى العاملة. ولما كان حيز الزاوية في التنمية الاقتصادية هو النمو المتوازن، فإن السياحة يمكنها أن تلعب دوراً أساسياً في تحقيق هذا النمو بسبب طبيعتها المركبة، التي تشمل صناعات عديدة مثل النقل والإقامة والأغذية والمزارع والترفيه وغيرها، كما تقوم السياحة كذلك بتحقيق جانب من جوانب التنمية الاقتصادية ألا وهو التنمية الإقليمية وذلك بخلق مناطق ومجتمعات عمرانية وسياحية جديدة تسهم في خلق فرص عمل للمواطنين وتسمح بالاستيطان الدائم لهم (عبد السميع، ١٩٩٦، ص ١٠).

إن السياحة باعتبارها سلعة كمالية وتنافسية تخضع لظروف العرض والطلب فهي صناعة حساسة جداً للأزمات لذلك فإن توفير الأمن والأمان للسائح يعد عنصر الجذب الأول لصناعة السياحة، وأحد الأعمدة الرئيسية لتعزيز الإمكانات السياحية، ومن الضروري تحقيق تنسيق كامل بين الوزارات المعنية لتنشيط كل قطاعات العمل السياحي الراسية والأفقية، والمجتمع بكل فئاته مطالب بالمشاركة الجادة باعتبار السياحة نتاجاً للمجتمع، وتعبيراً صادقاً عن حالته (دعيس، ٢٠٠١، ص ١٣).

ومن الأهمية التأكيد على أنه لا يمكن تنمية القطاع السياحي بمعزل عن تنمية المجتمع ككل وتحديثه، فالتنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع تؤدي إلى تنمية السياحة والعكس صحيح، كما أن تنمية السياحة تتضافر مع غيرها من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة، التي تعود بالفائدة على المواطنين كافة. لذا فإن معيار نجاح السياحة في تحقيق دورها المنشود إنما يتحدد في النهاية بما أسفرت عنه من فوائد ملموسة للاقتصاد الوطني، ولجموع المواطنين المرتبط عملهم بها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر (الجلاد، ٢٠٠٠، ص ٥٦).

©2011 World Research Organization. All rights reserved

Keywords: Tourism development, Integrated development, Egypt.

Citation: Mohammed Abdel-Rahman Hegazy, Suad Omran and Ala Eldin Osama Abdel-Latif " The role of tourism development in the framework of of integrated development in Egypt" (2011), No.17 -2 (16) 117 –136.



مقدمة

أولاً- التنمية المتكاملة بمصر:

(١) مفهوم التنمية :

يعتبر مصطلح " التنمية " قديماً من الناحية اللغوية ، ولكنه من الناحية الاصطلاحية يعد جديداً نسبياً ، فقد ظهر بعد الحرب العالمية الأولى .

وتعنى كلمة " تنمية " من الناحية اللغوية " عملية النمو الطبيعي ، الذى يسير فى مراحل متعددة " أو بمعنى آخر " التطور فى مراحل متتالية " . وقد اختلفت الآراء فى تحديد المعنى الاصطلاحى لهذا المفهوم، فالبعض يعرف التنمية على أنها " التقدم الاجتماعى ، الذى يسعى إلى تحقيق ظروف اقتصادية أفضل (ملوخية ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٠) .

كما يعرفها آخرون على أنها " العملية ، التى يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة فى متوسط الدخل الحقيقى ، وتحسين فى توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، أو تحسن فى نوعية الحياة ، وتغيير هيكل فى الإنتاج " (عبد القادر ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥) .

ولقد عرف الجوهري " التنمية " من المنظور الاجتماعى على أنها " عبارة عن النمو المدروس على أسس علمية ، الذى قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة أو تنمية أحد القطاعات الرئيسية مثل القطاع الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى أو القطاعات الفرعية كالصناعة والزراعة والسياحة ... إلخ (الجوهري ، ١٩٩٦ ، ص ٣٤) .

ولقد اتفق العديد من خبراء التنمية على أن التنمية " ما هى إلا عملية اجتماعية فى المقام الأول ، ولكن لا يمكن الفصل بين جانبيها الاقتصادى والاجتماعى ، اللذين يعتبران وجهين لعملة واحدة، وكل منهما مكمل للآخر ، حيث إن أهداف التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق دون أن تصاحبها تنمية اجتماعية والعكس صحيح فالتنمية الاجتماعية لا يمكن أن تحقق أهدافها دون أن تصاحبها تنمية اقتصادية مع الأخذ فى الاعتبار أن النواحي الاقتصادية للتنمية تحتل الصدارة ، وأن يضع المخطط للتنمية الشاملة فى اعتباره النواحي الاجتماعية والاقتصادية حتى تتم عمليات التنمية بنجاح ، وتحقق الأهداف المرجوة منها .

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن التنمية لا بد أن تكون تنمية شاملة ومتكاملة تشمل كل جوانب المجتمع ومجالاته أى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون إغفال لأى جانب من جوانب المجتمع ، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف عملية التنمية المنشودة .



(٢) أهداف التنمية :

تهدف التنمية إلى تحقيق مجموعة من الغايات وهي : (عبد القادر، ٢٠٠٣، ص ١٥)

- (أ) إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع .
- (ب) تحقيق التجانس بين طبقات المجتمع بهدف القضاء على الصراع والتنازع بينها .
- (ج) تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- (د) رفع مستوى معيشة الأفراد ، وتحسين الظروف المعيشية لهم .
- (هـ) تأكيد التعاون بين الحكومة والهيئات الأهلية لمنع تكرار الخدمات وازدواجها لتحقيق التكامل في مختلف المجالات ، وتنسيق العمل بين الهيئات العاملة في مجال التنمية سواء كانت أهلية أو حكومية .
- (و) دراسة طبيعة المجتمع المحلي .

من خلال ما سبق ذكره يتضح أن التنمية تهدف إلى تكوين منظومة اجتماعية ، ومنظومة اقتصادية ، ومنظومة ببنية متكاملة الجوانب تعمل على إيجاد قواعد وتشريعات تستهدف القضاء على الصراعات والنزاعات من خلال مجتمع متجانس، ومتناسك له مستوى معيشة مناسب، وبحقق التكافل مع الحكومة ، والتعاون معها في مجال التنمية ، التي تعود آثارها الإيجابية على المجتمع ككل .

(٣) التنمية الاقتصادية في مصر :

(أ) مفهوم التنمية الاقتصادية :

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها " عملية حسن استثمار الموارد الطبيعية المادية والبشرية بهدف زيادة الإنتاج من السلع والخدمات بأقصى حد من الكفاءة الإنتاجية ، وبمعدل يزيد على معدل نمو السكان ، لتحقيق زيادة في دخول الأفراد ، وفي الدخل القومي خلال فترات زمنية محددة (العقاد، ٢٠٠٩، ص ١٨٧) .

(ب) أهمية التنمية الاقتصادية :

يعتبر اقتصاد مصر من أكثر الاقتصاديات تنوعاً في منطقة الشرق الأوسط ، حيث تسهم قطاعات السياحة ، والزراعة ، والصناعة ، والخدمات بنسب شبه متساوية في الناتج القومي . ونتيجة لمراحل الإصلاح الهيكلي ، فإن اقتصاد مصر يحقق نمواً بنسب متزايدة مستنداً إلى مناخ جاذب للاستثمار من حيث البيئة التشريعية والسياسية الملائمة ، والاستقرار الداخلي



وتحرير التجارة والسوق ، وما تمتلكه مصر من بنية أساسية قوية للنقل والمواصلات والاتصالات، ومصادر الطاقة، والأيدى العاملة الماهرة ، والمدن الصناعية الحديثة ، والمناطق الحرة ، والنظام المصرفي، وسوق الأوراق المالية (عبد الفتاح ، ٢٠٠٩ ، ص ٣١٦) .

وتعتبر مصر دولة نامية تعاني بعض المشكلات الاقتصادية ، وشأنها في ذلك شأن باقي الدول النامية ، وقد أسهمت السياسات ، التي اتبعتها الدولة في إنعاش اقتصاديات بعض الأقاليم والقطاعات ، مثل تشجيع الاستثمارات الخاصة في قطاعات الإنتاج والخدمات ، وخاصة أعمال المصارف ، والصناعات ، والتعليم ، والتجارة ، والنقل ، وتسهم هذه القطاعات بنحو ٥٠ % من قيمة الناتج الوطني الإجمالي ، في حين تسهم كل من الزراعة والتعدين سنوياً بحوالى ٢٤ % من قيمة الناتج الوطني الإجمالي ، الذي بلغ ٦٤,٣ مليار دولاراً أمريكياً تقريباً عام ٢٠٠٨ م . وتتصدر الزراعة باقي الجوانب الإنتاجية في مصر من حيث الأهمية والانتشار على خريطة مصر ، والتأثير على باقي القطاعات الإنتاجية (وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، ٢٠٠٨ ، ص ١١) .

ورغم تشجيع القطاع الخاص في الأعمال الإنتاجية والخدمية ، إلا أن الدولة ما زالت تهيمن على معظم منشآت الصناعات الرئيسية ، التي تشمل الحديد والصلب (الفولاذ) والغزل والنسيج ، والصناعات الغذائية والكيميائية ، وإن بدأت خلال السنوات الأخيرة في التخطيط لتطبيق سياسة الخصخصة في هذه القطاعات بصورة متدرجة ضماناً لحقوق العاملين فيها . ويمتلك القطاع الخاص في مصر العديد من المنشآت الصناعية ، ومعظم الأراضي الزراعية (نصر ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧١) .

وعلى مستوى الدخل القومي فقد تنامي في الأعوام الأخيرة قطاعا السياحة والاتصالات وهما أكبر مساهم في الناتج القومي بالإضافة إلى الزراعة والصناعة ، هذا إلى جانب صناعة الملابس الجاهزة، حيث تشكل جزءاً رئيسياً من ناتج القطاع الصناعي بالإضافة إلى صناعة الأغذية ، والمشروبات والصناعات التجميعية النامية حديثاً (ربيع ، ٢٠٠٦) .

(٤) التنمية الزراعية في مصر :

شهد عام ٢٠٠٧م تطبيق أولى خطوات تحديث الزراعة ، حيث بدأت وزارة الزراعة في تنفيذ العديد من الإجراءات، من بينها التوسع في استخدام التكنولوجيا الزراعية بتنفيذ برنامج التسوية (بالليزر) للأراضي الزراعية لتعظيم القيمة المضافة ، التي تقدر بحوالى ٣١٥ مليون جنيه نتيجة لانتظام توزيع التقاوى ، الأمر الذي أدى إلى إنجاحها في الوصول بمعدل النمو الزراعى إلى ٤,١ % سنوياً (صبرى ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٣) .



وإذا كانت مساحة الرقعة الزراعية في مصر تبلغ ٨,٥ مليون فدان أى حوالي ٣,٥% من إجمالي مساحة مصر ، فإن مشروعات التنمية الزراعية الرأسية أسهمت في أن تصل المساحة المحصولية إلى ١٥,٢ مليون فدان في عام ٢٠٠٧ م (على ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٥) .

وتتمثل أهمية التنمية الزراعية فيما يلي: (ياسين ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٧)

- ١- الزراعة هي أحد الأنشطة الرئيسية في الاقتصاد القومي المصري .
- ٢- يعمل بالقطاع الزراعي نحو ٣٠% من إجمالي قوة العمل .
- ٣- يسهم قطاع الزراعة بنحو ١٦,٧% في هيكل الإنتاج المحلي الإجمالي .
- ٤- بلغت مساهمة الصادرات الزراعية نحو ٨,٩ مليارات جنيه من إجمالي الصادرات السلعية عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ م .
- ٥- قطاع الزراعة هو المسئول الأول عن تحقيق الأمن الغذائي القومي، وتوفير العديد من الخامات الرئيسية اللازمة لعدد من الصناعات المهمة .

(٥) التنمية الصناعية في مصر :

تعتبر الصناعة إحدى الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول المتقدمة أو النامية لدرجة أنها أصبحت مؤشراً لقياس التقدم الاقتصادي، ويحتل القطاع الصناعي درجة عالية من الأهمية في الاقتصاد المصري ، تزداد بصفة خاصة مع التطورات المحلية والدولية ، التي شهدتها عقد التسعينات من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ، حيث تلعب الصناعة دوراً كبيراً في توفير فرص العمل ، والحد من مشكلات البطالة، هذا بالإضافة إلى دورها في تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وتقليل الاعتماد على الاستيراد ، ودعم القدرات التصديرية للبلاد (مصطفى ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٧) .

وتعد الصناعة من أهم القطاعات المشاركة في تنمية المجتمع المصري، لأنها تحقق الأهداف التالية: (علم الدين ، ٢٠٠٦ ، ص ١١٧)

- ١- تحقيق معدل نمو مرتفع ومتواصل .
- ٢- زيادة الصادرات .
- ٣- خلق فرص عمل كافية لاستيعاب معظم طالبي العمل الجدد كل عام .
- ٤- رفع مستوى معيشة الأفراد .
- ٥- تأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .



٦- علاقتها التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية الخدمية .

٧- دورها في تنمية التجارة الخارجية ، وتحسين ميزان المدفوعات .

وقد بلغت الاستثمارات الصناعية خلال الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢ / ٢٠٠٧ م) نحو ٥٤ مليار جنيه مصرى منها ٦,٥ مليار جنيه استثمارات حكومية ، والباقي للشركات القابضة والقطاع الخاص، وقدره ٤٧,٥ مليار جنيه بنسبة تنفيذ ٩١% من المستهدف فى الخطة.

وقد زادت معدلات النمو الحقيقى للنتاج الصناعى خلال الخطة الخمسية الخامسة ، التى حققت خلال السنوات الخمس نمواً ملحوظاً من ٢,٣% عام ٢٠٠٢م إلى ٧% عام ٢٠٠٧م (الدرمداش، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨٨) .

(٦) التنمية الاجتماعية فى مصر :

التنمية الاجتماعية لا تقصد لذاتها، ولكن لتحقيق أهداف إنسانية وحضارية، تتمثل بصفة أساسية فى رفع مستوى حياة أفراد المجتمع عن طريق تيسير الخدمات الاجتماعية فى مختلف شئون حياتهم. حتى أصبح توفير هذه الخدمات، والارتفاع بمستواها فى الحياة المعاصرة، من السمات البارزة لتقدم المجتمعات ورقيها الحضارى (الشريف، ١٩٩٧، ص ٢٧).

وتتمثل أهمية التنمية الاجتماعية فيما يلى: (سلطان، ١٩٩٥، ص ٧٧).

١- رفع مستوى الحياة ، بإثراء الخدمات الاجتماعية ، وتوفيرها بالقدر المناسب لتطور المجتمع على نحو يساير التقدم الحضارى لأفراده .

٢- تعد من أهم عوامل تماسك البنيان الاجتماعى ، وتقوية العلاقات والروابط بين أفراد المجتمع وطوائفه .

٣- توفير فرص العمل ، وتحسين ظروفه .

٤- توفير المسكن الملائم ، وكفاءة المرافق ، التى لاغنى عنها فى المجتمع الحديث .

٥- إشاعة أسباب الأمن والعدالة .

٦- نشر الوعى الصحى والخدمات التعليمية .

بالإضافة إلى كفاءة النظام الإدارى، الذى يديرها وفاعليته ، كلها عوامل أساسية لبث الشعور بالاطمئنان والولاء فى المجتمع ، ولاستئصال أسباب التوتر والتذمر ، مما يحقق سلامة المجتمع وأمنه.



من هنا كانت تنمية الخدمات الاجتماعية، ومرافق المجتمع الأساسية من أهم الوظائف، التي تضطلع بها الدولة، وتوليها أهمية كبرى في المجتمع المعاصر، الذي يعتبر تنمية الخدمات الاجتماعية ومرافقها الحيوية هدفاً حضارياً وإنسانياً، يؤثر في سلوك الأفراد، وأسلوب حياتهم، ويحدد الغايات التي يستهدفونها (خير الدين، ١٩٩٨، ص ٢١٢).

(٧) الخدمات الرئيسية في مصر :

هي أنشطة اقتصادية توفر الخدمات دون السلع، وتمثلها الأعمال الحكومية، والمصرفية، والتجارة، والنقل والمواصلات، والصحة، والتعليم، والأمن، والخدمات الترويحية، والثقافية، والتمويلية.

وقد تزايدت أهمية مثل هذه الخدمات وإسهاماتها في الاقتصاد المصري، حيث تسهم هذه الخدمات حالياً بنحو ٤٦% من قيمة الناتج الوطني الإجمالي، ويعمل بها ٤٤% من جملة حجم القوى العاملة في البلاد (حجازي، ٢٠٠٩، ص ١٦).

مما سبق يستخلص الباحث أن الإستراتيجية المتكاملة تتسع لتشمل العديد من مجالات التنمية الشاملة في مجالات الزراعة، والصناعة، والتعدين، والسياحة، والطرق، والنقل والمواصلات، والإسكان بالإضافة إلى العديد من الجوانب الخدمية كالصحة، والتعليم ليعبر كل ذلك عن مخطط هيكلي متكامل، ولذلك تعد السياحة جزءاً من مجالات التنمية الشاملة والمتكاملة في مصر. كما يوضح الشكل التالي رقم (١).

في ضوء ما سبق تعتبر التنمية السياحية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما تعتبر في بعض الدول من أهم مصادر الدخل القومي، التي تعادل أهمية التنمية الصناعية أو الزراعية.

والدراسات السابقة أكدت على دور التنمية السياحية في إطار التنمية المتكاملة بمصر، ومن أهم هذه الدراسات دراسة سلوى مرسى (٢٠٠١): الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية في مصر، ودراسة محمد بكير (٢٠٠٢): التأثير الاقتصادي للتنمية السياحية، ودراسة نوال عمر (٢٠٠٢): السياحة والتنمية، ودراسة أحمد ملوخية (٢٠٠٥): التنمية السياحية، ودراسة أحمد الجلال (٢٠٠٠): التنمية السياحية المتواصلة، ودراسة أحمد راضي (١٩٩٩): التنمية السياحية لمنطقة توشكا بجنوب الوادي.

والبحث الحالي يهدف إلى تكوين منظومة سياحية، ومنظومة اجتماعية، ومنظومة اقتصادية، ومنظومة بيئية متكاملة الجوانب تعمل على إيجاد قواعد، وتشريعات تستهدف القضاء على الصراعات والنزاعات من خلال مجتمع متجانس، ومتناسك له مستوى معيشة مناسب، ويحقق



التكافل مع الحكومة، والتعاون معها في مجال التنمية، والتنمية السياحية التي تعود أثارها الإيجابية على المجتمع ككل.

ثانياً- التنمية السياحية كمجال من مجالات التنمية :

(١) مفهوم التنمية السياحية :

تعرف التنمية السياحية بأنها " تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية أو زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي، عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية" (Connel, 2004, P.29) .

ويعرف البعض الآخر التنمية السياحية بأنها " تأخذ طابع التصنيع المتكامل، الذي يعنى إقامة مراكز سياحية وتشبيدها بحيث تتضمن مختلف الخدمات، التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها، وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين(Smith,1998,P.8) .

يستخلص الباحث أن مفهوم التنمية السياحية يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، كما يهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية ، وتعميق الإنتاجية وترشيدها في القطاع السياحي.

(٢) أهمية التنمية السياحية :

يعتبر النشاط السياحي من أكثر الأنشطة الخدمية ، التي تولد دخلاً عالياً، وتوفر فرص عمل سواء كانت بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، وذلك لارتباط النشاط السياحي بمجموعة من الأنشطة الأخرى ، التي يقوم عليها النشاط السياحي . وفقاً لتقديرات المجلس العالمي للسياحة والسفر **WTTC** فقد أسهمت السياحة في عام ٢٠١٠م بحوالى ٩,٣ % من إجمالي الناتج العام العالمي ، كما بلغ إجمالي عدد العاملين بالأنشطة المرتبطة بالسياحة حوالى ٢٣٥ مليون عامل أى حوالى ٨,١ % من إجمالي العمالة الدولية، ومن المنتظر أن تسهم تلك الصناعة في توفير ٥٠٥ مليون فرصة عمل جديدة سنوياً حتى عام ٢٠٢٠م (منظمة السياحة العالمية ، ٢٠١٠ ، ص ٣١) .

وترجع أهمية التنمية السياحية إلى عدة أسباب أهمها ما يلي :

(أ) الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية :

القطاع السياحي اليوم من القطاعات الإنتاجية في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وذلك نظراً للأهمية الاقتصادية لهذا القطاع، وارتباطه المباشر وغير المباشر ، بالعديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في الدولة ، وذلك نظراً للدور ، الذي يلعبه في دعم ميزان



المدفوعات وتوازنه من خلال تأثيره على الميزان التجاري، إما بتغطية العجز فيه أو التخفيف من حدوئه، هذا فضلاً عن العديد من الآثار الاقتصادية الأخرى المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد القومي مثل الأثر على الدخل القومي، والعمالة، وتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية، وغيرها من الآثار الأخرى (عبد الوهاب، ٢٠٠٢، ص ١٩).

وتتمثل الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية في عدة مظاهر مهمة منها ما يلي :

١- الأثر على ميزان المدفوعات :

تهدف الدول السياحية وخاصة الدول النامية منها إلى الحصول على نصيب متزايد من الطلب السياحي العالمي لتحقيق فائض في العملات الأجنبية ، تستعين به في تمويل احتياجاتها من النقد الأجنبي اللازم لسداد مدفوعاتها الخارجية . وبذلك يمكن القول إن تطور القطاع السياحي ونموه يؤدي إلى زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي ، ومن ثم يساعد على سد العجز في ميزان المدفوعات (مرسى، ٢٠٠١، ص ٤٧) .

٢- الأثر على العمالة :

تلعب التنمية السياحية دوراً إيجابياً مباشراً في زيادة فرص العمل أمام مختلف التخصصات في الدول السياحية وخاصة في الدول النامية ، التي تعاني من البطالة ، وقلة فرص العمل ، ويرجع ذلك إلى أن القطاع السياحي - كما تم الإشارة سابقاً - يعتبر قطاعاً مركباً ومتشابكاً في علاقاته مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى (بكير، ٢٠٠٢، ص ٢٢).

٣- الأثر على الدخل القومي :

يتوقف أثر التنمية السياحية على الدخل القومي على كل من الإنفاق السياحي، والدخل السياحي، ويمكن القول إن نشاط القطاع السياحي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي نتيجة لزيادة الإنفاق على السلع والخدمات في العديد من الأنشطة المرتبطة بالنشاط السياحي مثل وسائل الإقامة المختلفة ، ومختلف الخدمات الفندقية المرتبطة بها.

وتنتج عن هذا الإنفاق سلسلة من المصروفات الأخرى مثل مختلف التكاليف، التي يتحملها أصحاب الفنادق، هذا فضلاً عن أعمال التصميم والصيانة والتجديد. وهذا يعني انتقال جزء من دخول المشتغلين بالصناعة الفندقية إلى عملائهم ، الذين يمدونهم بهذه الخدمات. ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الحركة السياحية إلى زيادة الإنفاق على شراء الهدايا والتحف ، وغيرها من السلع الاستهلاكية ، هذا فضلاً عن زيادة دخول المرشدين السياحيين والعاملين في قطاع النقل السياحي ، وغيرهم ممن تتصل مهنتهم بالنشاط السياحي .



والجدير بالذكر أن زيادة الإنفاق في شتى المجالات المرتبطة بالقطاع السياحي، وما يترتب عليها من زيادة الدخول للعديد من الأفراد يؤدي الى ارتفاع معدل الإنفاق على السلع، والخدمات المختلفة في الدولة، وهذا يساعد بدوره على تنشيط العديد من الصناعات المرتبطة بالقطاع السياحي بطريق مباشر أو غير مباشر (عبد الوهاب، ١٩٩٤، ص ٦١).

٤- الأثر على المساهمة في التنمية الاقتصادية ، وإعادة توزيع الدخل :

يلعب القطاع السياحي دوراً مهماً وفعالاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة بما يوفره من استثمارات ودخول ، وإتاحة فرص العمل، وتوفير العملات الأجنبية ، وسد العجز في ميزان المدفوعات ، كما يسهم القطاع السياحي في التنمية الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي ، حيث يؤدي الاهتمام بالمناطق السياحية إلى تطوير المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظاً في التنمية ، والعمل على تنميتها ، ومما لا شك فيه أن امتداد السياحة إلى هذه المناطق يؤدي إلى التوازن الإقليمي داخل الدولة نتيجة لزيادة دخول العديد من المنشآت والأفراد ، ونتيجة لتولد العديد من الأنشطة ، التي تقوم عليها السياحة ، ومن ثم يترتب على ذلك إعادة توزيع الدخول بين المدن السياحية الجديدة ، وبين المدن الرئيسية في الدولة (الزوكه ، ١٩٩٨ ، ص ٢٧٨) .

٥- الأثر على تنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية في الدولة :

تعتبر المشروعات السياحية من أكثر المشروعات الإنتاجية جذباً لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية ، وقد حدث ذلك في العديد من البلاد الأوروبية مثل اليونان وفرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة، وغيرها من البلاد الأخرى.

ويؤدي نمو القطاع السياحي وازدهاره في أية دولة إلى زيادة الاستثمار في العديد من المشروعات الاقتصادية المختلفة ، وهذا يؤدي بالطبع إلى زيادة فرص العمل وارتفاع مستوى الدخل، وفتح مجالات متعددة للاستثمار ، مثل الفنادق والمطاعم ، والقرى السياحية ، ووكالات السفر ، وشركات السياحة، ووسائل النقل المختلفة ، وغيرها من المشروعات الأخرى

والجدير بالذكر أن الدولة إيماناً منها بأهمية القطاع السياحي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدأت في إعطاء المزيد من الاهتمام للقطاع الخاص ، وتشجيعه على الاستثمار في النشاط السياحي ، وذلك لجذب المزيد من السائحين ، ولتنمية العديد من المناطق السياحية المهمة في مصر ، والعمل على تطويرها (عبد الوهاب ، ١٩٩٠ ، ص ٢٧٠) .



(ب) الآثار الاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية :

في البداية اهتم علماء الاقتصاد بدراسة الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية دون الاهتمام بالآثار الاجتماعية والثقافية لها إلا أنهم أدركوا بعد ذلك مدى أهمية البعد الاجتماعي للنشاط السياحي خاصة بعد ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن هذا النشاط ، وخاصة في البلاد النامية .

والجدير بالذكر أن الآثار الاجتماعية للتنمية السياحية قد نشأت نتيجة لتباين الثقافات ، والعادات والتقاليد ، وطرق الحياة ، ومستوى المعيشة ، والاهتمامات الخاصة لكل من السائح والمضيف . هذا بالإضافة إلى أن هذه الآثار الاجتماعية قد تنشأ أيضاً نتيجة للتطور السياحي في بعض المناطق ، وما يتبع ذلك من تغيير في أنماط المعيشة السائدة في هذه المناطق السياحية . وتختلف الآثار الاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية بطبيعتها ومداها وسماتها ، وما تشتمل عليه من نواحي إيجابية وسلبية طبقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة على حدة (البدوي ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٣) .

وفيما يلي عرض للأهمية الاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية، وذلك عن طريق عرض كل من الآثار الاجتماعية والثقافية الإيجابية للتنمية السياحية فيما يلي :

١- الآثار الاجتماعية والثقافية الإيجابية للتنمية السياحية :

إن الآثار الاجتماعية والثقافية الإيجابية للنشاط السياحي على كل من الهيكل الاجتماعي، والأسرة، وسلوك الأفراد، والثقافة تتمثل فيما يلي:

أ- الآثار الإيجابية على الهيكل الاجتماعي تتمثل في (مكية، ٢٠٠٢، ص ١٢٤)

- ١- خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة .
- ٢- زيادة فرص التدريب والتعليم أمام العديد من الفئات المختلفة .
- ٣- زيادة الأجور والمرتبات إذ إن مستوى الأجور في القطاع السياحي أعلى من مستوى الأجور في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى .
- ٤- تنوع الهيكل الاجتماعي للمجتمع ككل وتطوره ، إذ أن نمو النشاط السياحي يؤدي إلى إتاحة الفرصة أمام المجتمع للتعرف على الاهتمامات والثقافات الأجنبية ، مما يمكن من الانفتاح على العالم الخارجي، واكتساب الكثير من المهارات والقيم الموضوعية في الحياة .
- ٥- تنمية العديد من المناطق العمرانية الجديدة ، إذ أن التنمية السياحية في هذه المناطق تؤدي إلى تنميتها اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً ، ومن ثم رفع مستوى معيشة السكان فيها .



ب- الآثار الإيجابية على الأسرة تتمثل في: (عمر، ٢٠٠٢، ص ٥٧)

- ١- تؤثر تأثيراً مباشراً على الأسر في المنطقة السياحية من حيث درجة التقدم والتطور .
- ٢- التغيير الاجتماعي داخل الأسرة، وإتاحة الفرصة أمام المرأة للعمل في النشاط السياحي أو أحد الأنشطة الأخرى المرتبطة به .
- ٣- رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي للأسرة نتيجة زيادة الدخل المتولد من النشاط السياحي .
- ٤- الاهتمام باستغلال أوقات الفراغ استغلالاً سليماً ، والعمل على الاستمتاع بالإجازات المختلفة ، مما يؤدي الى تجديد النشاط، والإقبال على العمل بجدية واهتمام أكثر .
- ٥- استغلال العمالة الزائدة (البطالة المقنعة) في مختلف القطاعات، ونقلها للعمل في القطاع السياحي .

ج- الآثار الإيجابية على سلوك الأفراد تتمثل فيما يلي: (هويدى، ٢٠٠٠، ص ١٨٦).

- ١- تطور السلوك الإنساني .
- ٢- ارتفاع مستوى الإدراك والتفكير المنطقي لدى الأفراد .
- ٣- الثقة بالنفس ، والافتخار بالوطن ، وارتفاع مستوى الوعي القومي .
- ٤- الإقبال على التعليم والتدريب ، وارتفاع المستوى العلمي والثقافي .
- ٥- الاهتمام بدراسة فنون الدول المتقدمة ، ولغاتها المختلفة لإمكانية التفاهم مع مختلف سائحي العالم .
- ٦- الاهتمام بدراسة التطورات التكنولوجية والعلمية المختلفة ، وما وصلت إليه دول هؤلاء السائحين من تقدم ورقي .
- ٧- الاهتمام بالدراسات الاجتماعية والنفسية للسائحين من مختلف دول العالم ، وذلك لسهولة التفاهم معهم ، وتقديم الخدمات المختلفة لهم على أعلى مستوى من الخدمة والنظام .
- ٨- ارتفاع مستوى الوعي البيئي، والحضاري ، الذى يؤدي إلى الاهتمام بنظافة الأماكن السياحية ، وتحسين الظروف الصحية فيها .



د- الأثر الإيجابي على الثقافة يتمثل في: (عفي، ١٩٩٤، ص ٤١)

- ١- نمو الثقافات والفنون المحلية .
- ٢- نمو العديد من الفنون الشعبية .
- ٣- نمو العديد من الحرف والمنتجات اليدوية مثل : منتجات خان الخليلي وكرداسة ، وغيرها من الحرف والمنتجات الأخرى .
- ٤- ازدهار الحركة الفنية من رسم ، ونحت ، وموسيقى ، وأدب، وغيرها من الفنون الأخرى .
- ٥- ارتفاع معدل الاكتشافات الأثرية في المناطق السياحية المختلفة .
- ٦- الاهتمام بالمتاحف الفنية ، والحرص على ما فيها من كنوز أثرية .
- ٧- الاهتمام بالمحافظة على الموارد السياحية في الدولة سواء كانت موارد طبيعية أو تاريخية أو حضارية .
- ٨- حماية القيم الثقافية، والتاريخية، والأثرية، والبيئية من التدهور والاندثار.

(ج) الآثار السياسية للتنمية السياحية :

لم تقتصر صناعة السياحة على دورها الاقتصادي المهم فقط ، ولكن دورها امتد الى النواحي السياسية الأخرى ، وتتمثل الآثار السياسية للتنمية السياحية في مصر فيما يلي :

١- تأييد شعوب الدول الأخرى للقضايا المصرية والعربية :

لقد أصبح للسياحة في العصر الحديث وزن سياسي متميز الى جانب وزنها الاقتصادي والاجتماعي الكبير ، فأصبحت نتيجة لذلك مجالاً لتبادل الآراء والاتجاهات السياسية، وفرصة لفهم حقائق المشكلات والقضايا المختلفة ، وتوضيح أبعادها ، وأبرز مشكلة تعيشها مصر حالياً هي مشكلة الشرق الأوسط بكل أبعادها القومية .

أما من الوجهة السياسية فإن ارتفاع معدلات السائحين الوافدين إلى مصر، ومعايشتهم للمجتمع المصري ، واختلاطهم بأفراده ، وفهم اتجاهاتهم ووجهات نظرهم في كل القضايا والمشكلات المصرية، التي تواجههم ، ويعانون منها ، تعتبر من العوامل المهمة ، التي تسهم في كسب تأييد شعوب الدول الأجنبية لمصر، ومساندتها في قضاياها العادلة ، وتصحيح ما لديهم من أفكار ومعتقدات عن بلادنا (لطيف، ١٩٩٦، ص ٣٧) .



٢- تحقيق التقارب بين مصر والدول العربية :

نظراً للطبيعة الجغرافية، التي تربط الدول العربية بعضها ببعض الآخر من حيث الموقع الجغرافي، وسهولة وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية بينها ، أصبحت السياحة بين الدول العربية ميسورة وبسيطة ، ولذلك ازدهرت الحركة السياحية بين مصر والعالم العربي، مما أعطى السياحة العربية في مصر دفعة قوية في بناء التقارب والتفاهم العربي عن طريق السياحة العربية، وتوفير كل الخدمات والتسهيلات السياحية الممكنة أمامها (عبد الوهاب، ١٩٩٨ ، ص ٢٩) .

٣- تقوية الصلات بين مصر والعالم :

تلعب السياحة دوراً بارزاً على المسرح السياسي العالمي فهي تساعد على تدعيم أواصر الصداقة بين مصر ودول العالم الخارجي من خلال العلاقات الطيبة ، التي تنشأ بين الشعب المصري والسائحين ، ومعاملتهم معاملة كريمة كضيوف ، وتقديم كل واجبات الضيافة لهم ، وتقديم أفضل الخدمات إليهم ، وذلك مما ينمى لديهم الرغبة في الإقامة فيها ، بالإضافة إلى حب مصر وشعب مصر، الأمر الذي ينعكس على تقوية الصلات ، التي تربط بين مصر ودول العالم .

فالنشاط السياحي يدعم اعتبارات التسامح بين الدول ، ولعل نشاط المنظمات السياحية، التي تهتم بالسياحة تؤكد على سلامة السائح وأمنه ، وعدم التفرقة بين السائحين والتميز بينهم بسبب اللغة أو الجنس أو اللون أو الدين ، وأيضاً تؤكد اتفاقيات النقل الجوي بين الدول ، وكذلك الاستثمارات ، التي يقوم بها المستثمرون في كل دول العالم على وحدة المصالح بين الشعوب ، وضرورة تحقيق قدر من الأمن والسلام العالمي بينها (جمعة ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٩) .

(٣) أهداف التنمية السياحية : (عبد الوهاب ، ١٩٩٨ ، ص ٤٨)

(أ) يؤدي تحقيق التنمية السياحية لزيادة متوازنة في الموارد السياحية للدولة سواء كانت موارد طبيعية أو أثرية أو حضارية ، ويتحقق ذلك بدعم القدرة التنافسية لصناعة السياحة عن طريق زيادة إنتاجية الموارد البشرية وغير البشرية، وعن طريق السياسات التسويقية الخارجية المناسبة.

(ب) تدعيم الارتباط بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى .

(ج) تعظيم الآثار الإيجابية للسياحة ، وزيادة التنمية السياحية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع محاولة التخلص من الآثار السلبية لها قدر الإمكان حتى تتحقق التنمية المتوازنة .



- (د) المساهمة في تنمية البيئة ، والمحافظة عليها من خلال الاهتمام بمناطق الجذب السياحي ، وما يحيط بها في المدن والأماكن المختلفة .
- (هـ) تحقيق نمو سياحي متوازن .
- (و) تنمية نصيب الدولة من الأسواق السياحية .
- (ز) زيادة الدخل السياحي .

مما سبق يتضح أن أهداف التنمية السياحية لا بد أن تنسم بالشمول حتى تكون تنمية سياحية متكاملة، وأن تكون مرنة بحيث يمكن أن تتغير أو يتم تعديلها تبعاً للظروف ، وأن تكون واقعية حتى يمكن تحقيقها ، وأن تكون كمية محددة حتى يمكن قياسها ، ومتابعتها ، وتقييمها لقياس معدل الأداء .

(٤) خصائص التنمية السياحية :

إن التنمية السياحية جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية رغم المفاهيم المختلفة ، ويفرق الاقتصاديون بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، فالنمو الاقتصادي ظاهرة طبيعية تحدث بسبب الزيادة في كميات الإنتاج وعناصره ، أو الزيادة في إنتاجيتها ، أما التنمية الاقتصادية فمفهومها لا يتضمن فقط نمو الناتج القومي بسبب زيادة كمية عناصر الإنتاج وإنتاجيتها فقط ، ولكن أيضاً بسبب التغيرات في هيكل النشاط الإنتاجي مما يؤدي إلى نمو الناتج القومي بمعدلات مرتفعة ، ولهذا تتطلب التنمية تكثيف الاهتمام بالقطاعات والأنشطة المتميزة ، التي تنمو أو من الممكن أن تنمو مستقبلاً بمعدلات مرتفعة نسبياً (صدقي، ٢٠٠٣ ، ص ١٦) .

وتتمثل خصائص التنمية السياحية فيما يلي :

- (أ) أن تكون أهدافاً شاملة بمعنى أن تشمل كل ما يراد تحقيقه من نتائج
- (ب) أن تكون الأهداف مرنة بحيث يمكن تغييرها تبعاً لأية ظروف طارئة أو لاحتواء أية مشاكل طارئة غير متوقعة ، ولم تكن في الحسبان عند وضع الخطة السياحية.
- (ج) أن تكون أهدافاً واقعية بمعنى أنها وإن كانت أهدافاً طموحة إلا أنها يمكن إدراكها وتحقيقها عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الفنية والمادية والبشرية المتاحة .
- (د) أن تكون أهدافاً كمية محددة بحيث يسهل قياسها ومتابعتها ، وقياس معدلات الأداء خلال تنفيذها للوقوف على ما تحقق منها وما لم يتحقق .



أما في حالة التفرقة بين مفهوم "النمو" و "التنمية السياحية" فالنمو في النشاط السياحي يتحقق طبيعياً تبعاً لما يتدفق إليه من عناصر إنتاجية متخصصة سواء في شكل منشآت سياحية أو أبنية أساسية أو قوة عمل أو موارد طبيعية تبعاً لزيادة إنتاجية هذه العناصر، وأن هذا النمو قد يؤدي إلى زيادة الدخل المتولد من النشاط السياحي، ولكن قد يتزايد الدخل بمعدلات منخفضة بسبب انخفاض تدفق عناصر الإنتاج اللازمة للنشاط السياحي أو عدم القدرة على رفع إنتاجيتها، وقد يتوقف هذا الدخل بسبب الزيادة العشوائية في النشاط السياحي أو زيادة الضغط على الأماكن السياحية، وتلوث البيئة أما التنمية السياحية فهي تضمن تدخل الهيئات الرسمية، وتضمن تكثيف الاهتمام بالمناطق أو الأماكن والمزارات السياحية بما قد يساعد على الحفاظ على بقاء تلك المزارات دون إهدار أو تدمير (توفيق، ١٩٩٤، ص ٦٧).

منهجية البحث

يعتمد البحث على استثمارات الاستقصاء التي تم توزيعها على بعض المسؤولين في بعض الجهات، التي لها علاقة بالتنمية السياحية، وبعض أفراد المجتمع المحلي بمحافظة الشرقية على مدى الفترة من سبتمبر عام ٢٠٠٩م إلى مارس عام ٢٠١٠م، والتي بلغت ٦٠ استمارة احتوت على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوعات دور التنمية السياحية في إطار التنمية المتكاملة بمصر. وقد تم جمع استمارات الاستقصاء كلها دون أي فاقد.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذا البحث، لأنه يهتم بجمع البيانات عن الظاهرة وتحليلها، واستنباط الاستنتاجات منها بشأن المشكلة موضوع البحث.

كما تم اختيار أحد أنواع هذا المنهج وهو الدراسة المسحية، التي تؤكد على دراسة المشكلة من جميع جوانبها، واستخدام أسلوب تحليل المحتوى كأداة من الأدوات، التي يستخدمها المنهج الوصفي، وذلك لتحليل استمارات الاستقصاء، وذلك لدراسة الإمكانيات والمقومات والخدمات السياحية المتاحة للتنمية السياحية بمحافظة الشرقية.

فأسلوب تحليل المحتوى في جانب منه أسلوب إحصائي يهدف إلى ترجمة البيانات الوصفية إلى بيانات كمية.

نتائج البحث والمناقشة

- ١- يعتبر إقتصاد مصر من أكثر الإقتصاديات شيوعاً في منطقة الشرق الأوسط
- ٢- تسهم قطاعات السياحة، والزراعة، والصناعة، والخدمات بنسب شبه متساوية في الناتج القومي.
- ٣- عدم إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفرج المجتمع.
- ٤- عدم تحقيق التجانس بين طبقات المجتمع بهدف القضاء على الصراع والتنازع بينها.



- ٥- عدم تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ٦- عدم رفع مستوى معيشة الأفراد، وتحسين الظروف المعيشية لهم.
- ٧- عدم التعاون بين الحكومة والهيئات الأهلية لمنع تكرار الخدمات وازدواجها لتحقيق التكامل في مختلف المجالات
- ٨- عدم تنسيق العمل بين الهيئات العاملة في مجال التنمية سواء كانت أهلية أو حكومية.
- ٩- هذا بالإضافة إلى البطالة وقلة العمل.

التوصيات

- ١- العمل على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة.
- ٢- زيادة فرص التدريب والتعليم أمام العديد من الفئات المختلفة.
- ٣- تنوع الهيكل الاجتماعي للمجتمع ككل وتطوره، إذ أن نمو النشاط السياحي يؤدي إلى إتاحة الفرصة أمام المجتمع للتعرف على الاهتمامات والثقافات الأجنبية، مما يمكن من الانفتاح على العالم الخارجي.
- ٤- اكتساب الكثير من المهارات والقيم الموضوعية في الحياة.
- ٥- تنمية العديد من المناطق العمرانية الجديدة.
- ٦- التنمية السياحية في هذه المناطق تؤدي إلى تنميتها اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، ومن ثم رفع مستوى معيشة السكان فيها.
- ٧- رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي للأسرة نتيجة زيادة الدخل المتولد من النشاط السياحي.
- ٨- الاهتمام بالمحافظة على الموارد السياحية في الدولة سواء كانت موارد طبيعية أو تاريخية أو حضارية.
- ٩- تدعيم الارتباط بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى.
- ١٠- تعظيم الآثار الإيجابية للسياحة، وزيادة التنمية السياحية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع محاولة التخلص من الآثار السلبية لها قدر الإمكان حتى تتحقق التنمية المتوازنة.
- ١١- تحقيق نمو سياحي متوازن، وزيادة الدخل السياحي.



المراجع

أولاً: المراجع العربية:-

١- الكتب:

- ١- البدوي، مصطفى (٢٠٠٥): السياحة هي المستقبل، بدون ناشر، القاهرة.
- ٢- بكير، محمد (٢٠٠٢): التأثير الاقتصادي للسياحة، عالم الكتب، القاهرة.
- ٣- توفيق، السيد (١٩٩٤): السياحة في مصر خلال القرن ١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ٤- الجلال، أحمد (٢٠٠٠): التنمية السياحية المتواصلة، عالم الكتب، القاهرة.
- ٥- جمعة، ماجدة (٢٠٠٠): جغرافية مصر السياحية، مطابع التوحيد الحديثة، القاهرة.
- ٦- الجوهري، عبد الهادي (١٩٩٦): أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ٧- حجازي، محمد (٢٠٠٩): التنمية السياحية، بدون ناشر، القاهرة.
- ٨- خير الدين، هناء (١٩٩٨): أصول علم الاقتصاد، بدون ناشر، الزقازيق.
- ٩- دعيبس، يسرى (٢٠٠١): السياحة مفهوما وأنماطها وأنواعها المختلفة، دار الملتنقى المصرى للإبداع والتنمية، الإسكندرية.
- ١٠- الدمرداش، طلعت (٢٠٠٩): محاضرات في التاريخ الاقتصادي، بدون ناشر، الزقازيق.
- ١١- الديب، حمدي (١٩٩٨): السياحة الداخلية (دراسة في الجغرافية السياحية) منشأة المعارف، الإسكندرية.
- ١٢- ربيع، مصطفى (٢٠٠٦): الأنشطة الاقتصادية في مصر، بدون ناشر، الزقازيق.
- ١٣- سلطان، محمد (١٩٩٥): أصول علم الاقتصاد (النظرية والتطبيق)، بدون ناشر، الزقازيق.
- ١٤- الشريف، محمد (١٩٩٧): السياحة والتنمية الإجتماعية والثقافية، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، مركز معلومات القطاع العام، القاهرة.
- ١٥- صبرى، إسماعيل (٢٠٠٩): نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، بدون ناشر، الزقازيق.
- ١٦- صدقى، عبد الرحيم (٢٠٠٣): البداية من السياحة، بدون ناشر، القاهرة.
- ١٧- عبد السميع، صبرى (١٩٩٦): نظرية السياحة، بدون ناشر، القاهرة.
- ١٨- عبد الفتاح، عمرو (٢٠٠٩): التنمية الاقتصادية في مصر، دار المعارف، القاهرة.
- ١٩- عبد القادر، محمد (٢٠١٠): اتجاهات حديثة في التنمية السياحية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- ٢٠- عبد الوهاب، صلاح الدين (١٩٩٤): التنمية السياحية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- ٢١- عبد الوهاب، صلاح الدين (١٩٩٨): التخطيط السياحى، منشأة المعارف، الإسكندرية.



- ٢٢- عيد الوهاب، صلاح الدين (١٩٩٠): السياحة الدولية ، مطبعة زهران ، القاهرة.
- ٢٣- عيد الوهاب، صلاح الدين (١٩٩٣): اقتصاديات السياحة والفنادق، مطبعة زهران، القاهرة.
- ٢٤- عيد الوهاب، عيد الفتاح (٢٠٠٢) : الاقتصاد والسياحة والاستثمارات العربية، مطبعة الولاء الحديثة، القاهرة.
- ٢٥- عفيفي، محمد (١٩٩٤): التربية والتغير الثقافي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.
- ٢٦- العقاد، منحت (٢٠٠٩): مبادئ في الاقتصاد التجميعي، بدون ناشر، الزقازيق.
- ٢٧- علم الدين، منى (٢٠٠٦): النظرية الاقتصادية، بدون ناشر ، الزقازيق.
- ٢٨- عمر، نوال (٢٠٠٢): السياحة والتنمية، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- ٢٩- لطيف، هدى (١٩٩٦): السياحة (النظرية والتطبيق) الشركة العربية، القاهرة.
- ٣٠- مرسى، سلوى (٢٠٠١): التنمية السياحية مفهومها ومحدداتها وأهميتها ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة.
- ٣١- مصطفى، ماجد (٢٠٠٦): التنمية الاقتصادية، بدون ناشر، الزقازيق.
- ٣٢- مكية، منال (٢٠٠٢): السياحة (تشريعات ومبادئ) ، دار الصفاء ، عمان.
- ٣٣- ملوخية، أحمد (٢٠٠٥): التنمية السياحية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية.
- ٣٤- نصر، صابر (٢٠٠٧) مبادئ في علم الاقتصاد ، بدون ناشر، الزقازيق.
- ٣٥- هويدى، محمود (٢٠٠٠): مدخل لدراسة السياحة ، دار ابن حنظل، القاهرة.
- ٣٦- ياسين، محمد (٢٠٠٩): الزراعة فى مصر، بدون ناشر ، الزقازيق.
- (ب) المنشورات والدوريات والتقارير :
- ١- منظمة السياحة العالمية، ٢٠١٠ م .
- ٢- وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، ٢٠٠٨ م .
- (ج) الرسائل العلمية والدراسات :
- ١- راضى، عادل (١٩٩٩): التنمية السياحية لمنطقة توشكى بجنوب الوادى، مجلة البحوث السياحية ، العدد الثالث.
- ٢- مرسى، سلوى (٢٠٠١): الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية فى مصر ، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- ثانياً : المراجع الأجنبية:-

- 1- Connel J. (2004): "Tourism a modern synthesis" London; Thomson learning.
- 2- Smith, S.I.J. (1998): Tourism analysis: a hand book, Longman scientific technical, New York.



The Research Summary

Tourism is generally a mainstay of the pillars of comprehensive and integrated development, and the proportions mentioned aspects, as a result of contact with a number of activities, interact with other economic factors different. Also contribute to tourism in the balance of payments support, and the increase in the state of foreign currencies, and increase the employment of labor. As the cornerstone of economic development is balanced growth, the tourism can play a key role in achieving this growth because of the nature of the vehicle, which include many industries such as transport, accommodation, food, attractions, entertainment, etc., are also tourism as well as the achievement aspect of economic development, but regional development by creating areas and urban communities and tourism contribute to the creation of new job opportunities for citizens and allow them permanent settlement.

Can not develop the tourism sector in isolation from the development of society as a whole and modernization, and development of comprehensive and integrated community lead to the development of tourism and vice versa, and the development of tourism together with other social and economic activities other to achieve a comprehensive and integrated development, which benefit all citizens. There fore, the criterion of the success of tourism to achieve its desired role but in the end is determined as the resulting tangible benefits of the national economy, and the masses of people associated with their work, whether directly or indirectly.

The obtained results showed: Egypt's economy is one of the most common economies in the Middle East, which contribute to tourism, agriculture, industry, and services at rates almost equal to gross national.

On the basis of the study recommended: the development of many new urban areas, because the development of tourism in these areas lead to the development of economically, socially and culturally, and them raise the living standards population.